

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالاي نيئييحاداي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٢/اتحادية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٤ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي / سعيد حسن إبراهيم / وكيله المحامي ناجي نعمة الياسري .
المدعي عليه / رئيس محكمة تمييز كردستان / إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي سرهد سنيان احمد .

الإدعاء

ادعي وكيل المدعي انه بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦ اصدرت الهيئة العامة لمحكمة تمييز اقليم كردستان قرار بابطال القيد (١٤٧) نيسان ٢٠٠٤ رقم المجلد ١٧٤ محافظة دهوك قضاء زاخو والخاص بالقطعة رقم (١) مقاطعة (٧٩) توبان والقيد المرقم (١٤٨) نيسان رقم المجلد (١٧٤) محافظة دهوك قضاء زاخو الخاص بالقطعة رقم (٢) مقاطعة (٧٩) توبان وتسجيلها باسم وزارة المالية لإقليم كردستان ومخصصة لأغراض الاصلاح الزراعي بعد الادعاء بتوزيعها على الفلاحين عام ١٩٥٩ وهذا التوزيع لم يحصل في الواقع والأوليات لدى الهيئة العامة للزراعة في بغداد وحصل هذا الخرق بمساعدة مديرية زراعة دهوك ويتوجبه من وزارة زراعة إقليم كردستان وتوجد كذلك الأوليات لدى وزارة المالية في الحكومة الاتحادية ببغداد ، وان حكومة إقليم كردستان كانت قد طلبت من الحكومة في بغداد في عام ٢٠٠٢ تزويدها بكافة السجلات . وكان سجل قرية موكله من بين هذه السجلات . وبعد ان ألقى برئمان كردستان قرارات مجلس قيادة الثورة المرقمين ٨٥٩ و ٢٢ الصادرين في ١٠/٨/١٩٧٥ و ٢٠/٥/١٩٧٨ . وبعد ابطال السندات الرسمية بدون حجج قانونية قامت حكومة الإقليم بتوزيع جديد للأراضي الزراعية فتمت مصادرة قرى جد موكله العراقي ابراهيم علي يوسف المتوفى في عام ١٩٥٨ . ثم قامت مديرية زراعة دهوك باتلاف واخفاء السجلات وسجلت القرى باسم شخص تركي الجنسية خلافاً للقوانين العراقية التي لا تسمح للأجنبي بملك العقار . وادعي ان في هذه الدعوى نوعان من مسندات التسوية . سند بأسم العراقي ابراهيم علي يوسف وهو السند المستوفى شكله القانوني

كو^٧ ماري عبيراق
داد كاي بالآي نيئتجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٢/اتحادية/٢٠١٢

وسند بأسم التركي (الحاج علي احمد بن محمد عمر) . وطلب وكيل المدعي نقض قرار محكمة التمييز في إقليم كردستان المؤرخ ٢٠٠٩/٢/١٦ رقم الاضبارة ٣/س/٢٠٠٨ وإعادة تسجيل العفرين بأسم سعيد حسن ابراهيم وريث المتوفى ابراهيم على يوسف . وقد دعت المحكمة الطرفين فحضر وكيل المدعي ووكيل المدعي عليه. كرر وكيل المدعي عريضة الدعوى وطلب الحكم وفق ماجاء فيها أجب وكيل المدعي عليه بالتحفة تضمنت دفعه وبين بان المحكمة غير مختصة بالنظر بالطعون على قرارات محكمة التمييز فسي إقليم كردستان وكرر الطرفان أقوالهما وختمت المحكمة المرافعة وأصدرت القرار التالي عتاً .

القرار

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعي طلب نقض قرار محكمة التمييز في إقليم كردستان المرقم (٢٠٠٨/س/٣) المؤرخ ٢٠٠٩/٢/١٦ وإعادة تسجيل القيود المشار إليها في عريضة الدعوى وفي مقدمة هذا القرار بأسم موكله سعيد حسن ابراهيم . وحيث ان اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وفي المادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من بين هذه الاختصاصات إلغاء القرارات القضائية الصادرة من محكمة التمييز الاتحادية أو محكمة التمييز في إقليم كردستان . لذا تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر دعوى المدعي قرر الحكم بردها من جهة الاختصاص وتحميل المدعي المصاريف وأنعاب محاماة لوكيل المدعي عليه وقدرها عشرة الاف دينار وصادر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٦/٤ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
أكرم ظه محمد

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
فاروق محمد المسامي

العضو
أكرم احمد باجان

العضو
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
محمد صائب النقيبدي

العضو
حسين أبو التمن